



مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

العنف ضد الأطفال

جمهورية مصر العربية - محافظة قنا - ٢٠١٤



www.hey-program.org
info@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي

مقترح ورقة سياسات حول العنف ضد الأطفال

أميمة بدرى حسن أمانى فوزى عبير خريشى ياسمين عيد ياسمين سيد	فريق العمل
أحمد حسن سها سمير سهيلة عبد العزيز	فريق التنسيق والإدارة والدعم
أ. منال سمرة	إشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فنى من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

٣	قائمة المحتويات
٤	ملخص تنفيذي
٥	خلفية تاريخية
٥	خلفية قانونية
٦	المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي
٨	الخيارات والبدائل
٩	الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة
٩	المراجع والمصادر

ملخص تنفيذي:

تعتبر ظاهرة العنف ضد الأطفال من أبرز المشكلات العالمية التي لا يكاد يخلو منها مجتمع، وهي ظاهرة ما تزال تتفاقم وتتمو بشكل مضطرب حتى بدت السيطرة عليها أمراً مستحيلاً وذلك بسبب خصوصية هذه الظاهرة.

وتعتبر مرحلة الطفولة حجر الأساس لبناء الإنسان. ونظراً لأهمية هذه المرحلة لا بد من الإشارة إلى أهم الأخطار التي تتعرض لها مرحلة الطفولة وما تخلقه من آثار سلبية على المجتمع .

خلفية تاريخية:

الأطفال في كافة شرائحهم المختلفة غالباً ما يتعرضون للعنف الذي يتعدى كونه معاملة سيئة يفها الصمت المجتمعي إلى ثقافة مجتمعية يكرسها سوء الفهم للتشريعات السماوية من جهة . . وإرتباط مجتمعي وثيق بالعادات والتقاليد من جهة أخرى . وينقسم الأطفال الآن ومع التقسيمات الجديدة والتي لم تكن موجودة ربما منذ قرن مضى إلى أطفال الشوارع والأطفال الأحداث والمتسولين بالإضافة إلى الأطفال الذين جاء ذكرهم في الديانات السماوية وهم الأيتام . وظهرت العديد من القضايا المتعلقة بالأطفال وخصوصاً مع نشوء المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وقد أصبحت هناك قضايا مهمة يتناولها الإعلام العالمي والتي تخص الأطفال والتي من الممكن أن نذكر منها العنف ضد الأطفال واستغلال الأطفال وعمالة الأطفال ... الخ .

فأطفال الشوارع يتعرضون للعنف بعيداً عن المدرسة وأجواء الرعاية والنمو الصحيح ، وكذا الأمر بالنسبة للأحداث فإتجاههم للإنحراف في الغالب يكون بسبب العنف و كذا أساليب العقاب التي يتعرضون لها أيضاً تعتبر عنف . وخصوصاً إذا ما أخذنا قيام بعض الدول إلى عقاب من هم دون الثامنة عشرة بعقوبات أقر العالم بأكمله بعدم جواز وقوعها على الصغار بأي شكل من الأشكال وكذا الأمر بالنسبة للأطفال العاملين، وهم اللذين فقدوا طفولتهم وعاشوا ضمن آلة طاحنة تطحن طفولتهم في سبيل لقمة العيش . فعملهم يعتبر عنف بشكل من الأشكال وتركهم للتعليم وأجواء النمو الصحيح يعتبر وبشدة شكلاً من أشكال العنف .

خلفية قانونية:

إن ظواهر العنف ضد الأطفال أحد أبرز ظواهر العنف الأسرى والإجتماعى في بلادنا، مستندة إلى التقاليد الإجتماعية والأعراف والخطابات الدينية الذكورية الوضعية السائدة.

ورغم وجود تشريعات لقوانين الطفولة لا يوجد تفعيل لها وتعد حبرا على ورق، ويعد قانون (١٢٩) لسنة ٢٠٠٨ م من أفضل التشريعات في العالم ولكنه لايفعل على أرض الواقع .

وبعد الثورة تراجع قانون الطفل مقابل أولويات الحكومة نحو ملفات أخرى كالمف الأمنى، وبالتالي زادت الإنتهاكات الخاصة بالطفل بعد الثورة، وبالتالي لم تطبق نصوص القانون ولم تصدر احكام مغلظة لمرتكبي العنف ضد الاطفال.

ورغم إهتمام الرئيس ودعمه لملف اطفال الشوارع وتعديل قانون الضمان الإجتماعى إلا أنه لا بد أن يترجم إلى إجراءات عملية ملزمة داخل المؤسسات المتعاملة مع الأطفال.

كما نصت إحدى مواد قانون العمل على ما يلى :

حظر تشغيل الأطفال إناث وذكور قبل بلوغ خمسة عشرة سنة ولكن يجوز تدريبهم متى بلغ سنهم ١٣ سنة كما أوصى بحماية الأطفال فاقدى الرعاية الاسرية وتوفير معاش مناسب للاطفال فاقدى من يعولهم.

كما عرفت الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل "العنف الموجه ضد الأطفال" كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الإستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية "

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية العنف في تقريرها العالمى حول العنف والصحة بأنه "هو الإستخدام المتعمد للقوة والطاقة البدنية المهدد بها أو الفعلية ضد أي طفل من قبل أي فرد أو جماعة تؤدي إلى ضرر فعلى أو محتمل لصحة الطفل أو بقاءه أو على قيد الحياة أو نموه أو كرامته"

٥

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

أ. تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها:

إن انتشار ظاهرة العنف ضد الأطفال أصبحت حقيقة ولا يمكن تجاوزها، فالعنف الجسدي والجنسي والنفسي علاوة على الإهمال المتعمد من قبل الأبوين أصبح ظاهرة خطيرة لأنها تؤدي إلى حدوث أضرار تمتد آثارها إلى المستقبل القريب . لذلك لابد من التعرف على ماهية العوامل المؤدية للعنف ، إذ أن هذه العوامل متعددة ومتشابكة.

ب. التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها:

العوامل المؤدية للعنف ضد الأطفال :

١ - العوامل الأسرية :

هناك آباء أو أمهات يربون العنف في أطفالهم وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها. إن حرمان الأطفال من رعاية وحنان الأبوين وإنخفاض مستوى الوعي لدى الأبوين والتمسك بالعادات والتقاليد الأسرية والخلافات الأسرية أو المعاملة التمييزية داخل الأسر بالإضافة إلى الوضع المعيشي للأسر وغيرها من العوامل تكون سببا وجيها لتتسبب العنف في نفس كل فرد من أفراد الأسرة وخاصة الأطفال .

٢ - عوامل إجتماعية:

الضغوط الإجتماعية على الأطفال وعلاقة أفراد المجتمع لها آثارها الواضحة على الأفراد وان كانت هذه الآثار أقل وضوحا عن الأسرية، إن فشل الأطفال عن إنشاء صداقات مع أقرانهم تؤثر سلبا على مهاراتهم الإجتماعية والمعرفية واللغوية وتقلل من ثقتهم بأنفسهم وبالأخرين وتنمي مشاعر العنف في نفوسهم.

٣ - عوامل قانونية:

إن انعدام السلطة والقانون في المجتمع يكون سببا لإننتشار الفوضى والفساد وبالتالي إنعدام الأمن والإستقرار والعيش في غابة يملؤها الوحوش، فيها القوي يستغل الضعيف والغني يستعبد الفقير .

٤ - عوامل إقتصادية:

إن سوء الأوضاع الإقتصادية تحول دون الوصول إلى الرغبات المراد الوصول إليها، وبالتالي تخلق اليأس في النفوس، وبالتالي اللجوء إلى كل الوسائل المباحة والغير مباحة في سبيل الوصول إلى هذه الرغبات سعياً لحياة أفضل مليئة بالأمل.

٥ - عوامل فكرية:

إن إزدياد نسبة الأمية والتخلف في المجتمع وسلب الآراء وكبح الحريات تحد من التفكير السليم لدى الطفل وبالتالي إكتساب ثقافة العنف.

٦ - عوامل شخصية ونفسية:

هناك بعض الأطفال لديهم قابلية لإكتساب ثقافة العنف حسب الحالة النفسية التي يعيشها في بيئته.

ت - تأثير المشكلة على المجتمع ودوره في التعامل مع المشكلة:

النتائج المترتبة على إستخدام العنف ضد الأطفال:

- مواجهة المخاطر جراء تعرض الأطفال للأحداث الدامية بالمجتمع.
- الإهمال الذي تؤثر على رفاهيتهم وأمنهم واستقرارهم.
- التأثير على ذات الطفل (صحته وقدرته على التعلم).
- ضعف ثقة الطفل بنفسه وتضعف قدرته على السيطرة على ذاته وهو ما يؤثر سلباً على أمن وإستقرار المجتمع .

الخيارات والبدائل:

أ. البدائل القانونية والسياسات:

- وضع الأنظمة والتشريعات التي تضبط أسلوب التعامل مع الأطفال في المدارس.
- محاربة ظاهرة عمالة الأطفال من قبل مؤسسات الدولة المختلفة.
- تعزيز الحريات السياسية للإبتعاد عن حالات الكبت السياسي التي قد تظهر في صور سلبية متعددة من بينها الإعتداء على الأطفال.

ب. البدائل الإدارية والتأهيل:

- العمل على زيادة الوعي الديني والأخلاقي والتربوي والتعريف بحقوق الطفل وواجبات المربين.
- تعزيز الدور الإعلامي في محاربة هذه الظاهرة، وتسخير الأعمال الدرامية لذلك.
- وضع الحلول لمواجهة تسرب الأطفال من المدارس.
- إيجاد وسائل الترفيه السليم والنافع.

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

- الحكومة.
- مؤسسات المجتمع المدني .
- المجلس القومي للأمومة و الطفولة.
- الإعلام .
- رجال الدين.
- الأسرة.
- المؤسسات التعليمية.

المصادر والمراجع:

- ١- د. إجلال إسماعيل حلمي، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع "القاهرة ١٩٩٩ م"
 - ٢- د. اسحق رمزي ،مشكلات الأطفال اليومية، كتاب في أصول الصحة العقلية للدكتور :جلالاس توم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠
 - ٣- أيمن سيد درويش ،الاكتئاب المقنع ، ط ، ٢٠٠٤ دار النشر :شعاع للنشر والعلوم ،حارة الرباط ، ٢ المنطقة حي السبيل .٢حلب سوريا .ص.ب . ٧٨٧٥
 - ٤- د. عباس مهدي ، الذكاء والتفوق والعقد النفسية ، دار المناهل ،بيروت ،لبنان ، ط.١٩٩٨ ، ١
 - ٥- د. عبد اللطيف احمد ،المستشار النفسي ،دار المعارف بحمص ، ط.١٩٩٥ ، ١
- د. يوسف عبد الكريم سعد ، علم النفس النمو والطفولة والمراهقة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن). حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال اجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهداف (الفرعية للمركز):

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

